ياغي لـ«الزميلة الاقتصادية»: الدعم بشكله الحالي يشكّل خطراً على الموازنة العامة للدولة

برنامج حكومي لتنظيم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة لمعالجة اقتصاد الظل

لا خطة لرفع الدعم عن القطاع الصحي كما يشاع وهو أولوية إلى جانب التربية والتعليم

الوطن

أكد وزير المالية الدكتور كنان ياغي أن ملف الدعم هو أكثر ما يتم التركيز عليه في الفترة الحالية، نظراً لما لحق به من تبدلات في الخطط والسياسات، وصولاً لفكرة استبعاد فئات غير مستحقة للدعم لم تتجاوز الـ٧ بالمئة حسب التقديرات الحكومية، منوهاً بأنه ما تزال الشريحة الكبرى من البطاقات الإلكترونية والبالغ ٤,٧ ملايين بطاقة تتلقى الدعم الحكومي بمختلف أشكاله، ولذلك فإن الحديث عن وجود وفورات مالية كبيرة ناتجة عن هذه الإجراء هو أمر غير دقيق بشكل كامل، لافتاً إلى صدور العديد من المراسيم والقرارات لتحسين مستوى المعيشة امتصت كل وفر مالي تم تحقيقه، ناهيك عن زيادة كلف الدعم الناتجة عن زيادة أسعار المواد المدعومة كالقمح والمحروقات وغيرها، وهذا ما منع إحداث تأثير للوفر المحقق.

وفي لقاء أجرته الزميلة «الاقتصادية» أوضح ياغي أن الدعم بشكله الحالي يشكل خطراً على الموازنة العامة للدولة، فكلفة ربطة الخبز اليوم تصل إلى ٥٥٠٠ ليرة، بسبب رفع سعر كيلو غرام القمح المستلم من الفلاح إلى ٥٥٠٠ ليرة، بينما وصل دعم الكهرباء إلى قرابة ١٧ ألف مليار وهي خارج الموازنة، معتبراً أن الخطأ الأكبر يتمثل بتوجيه الدعم للسلعة أي للجميع سواء كان مستحقاً أو غير مستحق، ولذلك يدور اليوم نقاش مفتوح بين الأكاديميين والإعلاميين وحزب البعث والدولة، للوصول إلى صيغة جديدة لتقديم الدعم بصيغة متفق عليها من جميع الأطراف في المجتمع.

لا رفع للدعم عن الصحة والتعليم

وأكد الوزير ياغي أن تحسين مستوى المعيشة هو من الأهداف الرئيسية للحكومة، وهو يتجاوز موضوع تحسين الرواتب والأجور لتضاف إليه قيمة الدعم الاجتماعي المقدم، والإنفاق على تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة «صحة، تعليم، تربية، نقل»، عبر رصدها الاعتمادات المالية اللازمة، فمثلاً تم رصد ٣٠٠٠ مليار ليرة في موازنة عام ٢٠٢٤ للقطاع الصحي فقط، نافياً وجود أي خطة لرفع الدعم عن القطاع الصحي كما يشاع، إذ تشكل الصحة العامة أولوية إلى جانب التربية والتعليم أيضاً، وذلك أسوة بالخبز الذي يعاني هدراً كبيراً لإبقائه ضمن السعر الحالي، على اعتبار أن السعر المنخفض يشجع على الهدر والاستخدامات الخاطئة كتحويله علفاً للمواشي دون الأخذ بالحسبان الصعوبات التي تعترض الحكومة لتأمين القمح مقابل إمكانية تقديمه بسعر يناسب المواطن ويخفف الهدر منه.

وانطلاقاً من ذلك، أوضح وزير المالية أن مفهوم الهدر لا يقتصر على الأفران، وإنما يمتد للقطاع الصحي، ما يجعل من فكرة توفير الخدمات الصحية للشرائح الهشة في المجتمع أفضل من تقديمها للجميع بغض النظر عن المستوى المادي للمواطن، معتبراً أن تحسين إيرادات المشافي سيحسن نوعية وجودة الخدمات في المشافي العامة إضافة إلى تحسين مستوى دخلها وكوادرها بشكل أفضل، متسائلاً: «لماذا لا يتم السعي إلى تحقيق التوازن المالي للوحدات الصحية من خلال إعادة النظر بأجور الخدمات الصحية المقدمة وتقسيمها لشرائح تتناسب الإمكانات المالية لطالب الخدمة الصحية حيث تقسم إلى قسم مجاني وآخر بأجر التكلفة وآخر مأجور مع ربح بسيط؟ الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على هذه الوحدات وخدماتها المقدمة.

دراسة للتعويضات

ومن جهة أخرى، لم ينف أو يؤكد الوزير ياغي وجود زيادة رواتب وأجور جديدة، تاركاً الأمر رهن الوفر المالي المتحقق والظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد، ولكن هناك دراسة لدى الحكومة لمراجعة قيمة التعويضات الممنوحة للعاملين في الدولة، والتي يقصد بها متممات الراتب، وذلك من خلال إضافة فئات جديدة ودراسة رفع قيمة تلك التعويضات، كما هو حال فتح السقوف للرواتب.

وبالانتقال إلى ملف آخر يتعلق بالصناعيين وتهيئة المناخ للمستثمرين الراغبين بالعودة إلى سورية، قال ياغي: «وسط شكاوى كثيرة يقدمها الصناعيون في الداخل عن صعوبة العمل، نجد في الطرف الآخر وجود نشاط صناعي كبير وخاصة في المدن والمناطق الصناعية التي توليها الحكومة كل اهتمام»، معتبراً أن تحسن المناخ الاستثماري وخاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ وتعديلاته والذي أعطى محفزات ضريبية وجمركية للمستثمرين، كان له أثر إيجابي في القطاع الصناعي، بدليل تفوق الصادرات الصناعية على الصادرات الزراعية منذ عام ٢٠٢٣، إذ بلغت حصة الصادرات الصناعية ٥٥ بالمئة من إجمالي الصادرات، في حين بلغت حصة الصادرات الزراعية ٢٢ بالمئة، إضافة إلى تزايد عدد المنشآت الصناعية العاملة في المدن الصناعية بشكل كبير، فمثلاً ارتفع عدد المنشآت العاملة في مدينة الشيخ نجار من ٥٠ منشأة في عام ٢٠١٦ إلى أكثر من ١٠٠٠ منشأة في عام ٢٠٢٤ ويمكن القياس على ذلك في باقي المدن والمناطق الصناعية.

وأكد وجود رغبة لدى العديد من الصناعيين السوريين العاملين في الخارج مثل مصر، بإعادة تأهيل منشآتهم الصناعية في سورية، وذلك من خلال اللقاء الذي جمعهم به في القاهرة بداية الشهر الجاري.

إصلاح ضريبي مرتقب

ومن ناحية النظام الضريبي الذي لم يعد له وجود في العالم، أكد ياغي أن وزارة المالية تتجه بخطوات محددة ومترابطة نحو إصلاحه من خلال تعديلات جذرية قائمة على الانتقال بشكل مدروس وموثوق إلى الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الموحدة على الدخل، مشيراً إلى أن الوزارة أنجزت المسودة الأولى لمشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة عن طريق لجنة فنية متخصصة، ومن المخطط أن يكون نافذاً مع بداية عام ٢٠٢٥، وقد تم إرسال نسخة منه إلى اتحادات غرف التجارة والصناعة والسياحة والزراعة ونقابة المهن المالية والمحاسبية وجمعية المحاسبين القانونية ليبدأ نقاش هذه المسودة معهم مع نهاية هذا الشهر، وتترافق هذه الخطوة مع استلام الإدارة الضريبية بنهاية حزيران للبرمجية الخاصة بالفوترة الإلكترونية.

تضاعف الإيرادات الجمركية

وبالانتقال إلى الأسواق وحالة الرعب التي تشكلها دوريات الجمارك للكثير من الفعاليات الاقتصادية، بالوقت الذي كان فيه مطالب بمنع تلك الدوريات من دخول الأسواق والاكتفاء بمراقبة الحدود والطرق العامة، أوضح الوزير أنه بالاستناد إلى القانون النافذ الذي يسمح للجمارك بمكافحة التهريب على مساحة الوطن في الداخل والخارج، فإن نشاطها يعد قانونياً لا لبس فيه، ولضبط ذلك تقتضي التعليمات عدم دخول الدوريات الجمركية لأي مكان «منشأة، مستودع، محل...»، من دون أمر تحرٍ صادر عن مدير الجمارك أو آمر الضابطة أو المفوض بذلك، وعدم السماح للدوريات بدخول أي منشأة من دون وجود مندوب ممثل عن الجهة التابعة لها كغرف الصناعة والتجارة أو النقابات.

وأردف: إن إدارة الجمارك قامت بالعديد من الإجراءات التقنية بهدف زيادة دقة الإجراءات والحد من الأخطاء والتجاوزات، وقد شملت هذه الإجراءات تنظيم ومراقبة البيانات الجمركية من حيث المستندات والنوع والقيمة، وأتمتة عمل مستودعات البضائع المحجوزة، وتطوير نظام الإدخال المؤقت للسيارات إلى الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الموحدة بحق العناصر غير المنضبطة والمقصرة وتأمين بدائل لهم وفرض العقوبة المناسبة بحقهم، وقد انعكست هذه الإجراءات على العمل الجمركي من خلال تضاعف الإيرادات الجمركية، حيث ارتفعت من ٣٦٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، إلى ٢٦٠٠ مليار في العام ٢٠٢٣.

اقتصاد الظل

وفيما يخص أنشطة اقتصاد الظل التي باتت تشكل جزءاً لا يستهان به من الاقتصاد السوري، أكد الوزير ياغي ضرورة فرض الرقابة الحكومية على منتجاته، وخاصة الرقابة الصحية والطبية التي تمس معايير السلامة العامة في المجتمع، كما يجب إعادة النظر بالإطار التشريعي الناظم لممارسة الأعمال في سورية، من ناحية سهولة الترخيص والوصول للتمويل وتأمين حوامل الطاقة والعمالة وغيرها. إضافة إلى منح محفزات ضريبية ومالية لترخيصها أولاً، كاشفاً عن وجود برنامج حكومي لتنظيم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر يهدف إلى تطوير بيئة الأعمال الخاصة بهذا القطاع، والذي يُعد مدخلاً مهماً لمعالجة اقتصاد الظل في سورية.

تراجع بالعجز

وبالحديث عن السياسة التي تنتهجها الحكومة لتمويل العجز بالعجز، كشف ياغي أن عجز الموازنة العامة للدولة يشهد تراجعاً من ٣٠ بالمئة في العام ٢٠٢٣ إلى ٢٦ بالمئة من إجمالي اعتمادات الموازنة العامة للدولة، مؤكداً استمرار الجهود لتخفيضه تدريجياً وصولاً إلى العجز المستهدف بحدود الـ٢٠ بالمئة كما كان قبل الحرب الإرهابية على سورية، موضحاً أنه نتيجة لغياب المصادر المالية الرئيسة للموازنة العامة للدولة «الصادرات النفطية» وتزايد حجم الدعم الحكومي وخاصة المحروقات، فإن وزارة المالية تضطر للاقتراض من المصرف المركزي لتأمين التمويل المطلوب، إلى جانب الاعتماد على الاقتراض الداخلي من القطاع المالي عن طريق إصدار سندات الخزينة، التي تعد إجراء صحياً باعتبارها أدوات مالية توفر التمويل ولا تسهم في زيادة الضغوط التضخمية.

وأكد ياغي ضرورة التفكير بضبط الإنفاق العام من جهة، والتفكير خارج الصندوق لزيادة الإيرادات الحكومية وسط تراجع الإنتاج، وغياب الإيرادات النفطية التي كانت تمثل ما لا يقل عن ٢٥ بالمئة من الإيرادات العامة وبالقطع الأجنبي، إضافة إلى تراجع الإيرادات الاستثمارية التي كانت تشكل ٣٠ بالمئة من الإيرادات، في حين لا تتجاوز اليوم ١٠ بالمئة منها.

ولمعالجة كل ذلك، هناك ثلاثة مسارات تعمل عليها الحكومة كشف عنها الوزير ياغي، أولها: تحسين العائدات من الضرائب والرسوم، تعزيز الفوائض من مؤسسات القطاع العام الاقتصادي، زيادة العائدات من استثمار أملاك الدولة التي تشكل نحو ٩٠ ألف أصلاً، في حين لم تتجاوز إيراداتها الفعلية الـ١٥ ملياراً عام ٢٠٢٣، لذا يجب إدارة هذه الأصول بطريقة اقتصادية تحقق دخلاً مهماً للخزينة العامة، وبناء على ذلك تم فصل ملف إدارة الأصول بين وزارتي الزراعة والمالية بموجب القانون رقم ٢٦ لعام ٢٠٢٣، حيث تعنى وزارة الزراعة باستثمار الأصول خارج المخططات التنظيمية ومنها الأراضي الزراعية، وتقوم وزارة المالية باستثمار الأصول المصادرة بموجب أحكام قضائية مكتسبة الدرجة القطعية داخل المخططات التنظيمية كالشركات والعقارات وغيرها، بهدف تعظيم العوائد المتحققة من استثمار هذه الأصول.

وللتخفيف من الضغوط التضخمية، أشار ياغي إلى ضرورة توجيه الاقتراض من المصرف المركزي لتمويل المشاريع الاستثمارية ضمن الموازنة العامة، الأمر الذي يعيد التوازن للأسعار من خلال زيادة عدد السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، وهو إجراء صحي لا يؤثر في نسبة التضخم على المدين المتوسط والطويل كما يظن البعض، لافتاً إلى أن الإنفاق الاستثماري يشكل اليوم ٢٥ بالمئة من الموازنة العامة وستعمل الوزارة على زيادته بشكل تدريجي، لأن الإنتاج هو الحل الوحيد لحل مشاكل الاقتصاد السوري.

خفضنا عجز الموازنة من ٣٠ بالمئة إلى ٢٦ بالمئة ونسعى للوصول إلى ٢٠ بالمئة

بيانات الأغنام والنطاقات الجمركية تثير تحفظات المربين

اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: بعض المفارز تقف أمام أسواق المواشي لتبتز المربين

عبد الهادي شباط

مع بداية العام الماضي كانت المديرية العام للجمارك تدرس أتمتة البيانات الجمركية الخاصة بالأغنام وبعد تفاهمات مع وزارة الزراعة تم التوصل لآلية تسمح بذلك، لكن هذا الإجراء (أتمتة بيانات الأغنام) مازال يثير حفيظة الكثير من المربين الذين يعتبرون أن ذلك يتطلب منهم الوصول إلى الأماكن الجمركية أو المديريات الإقليمية وخاصة أن الكثير من المربين يوجدون في أماكن غير مأهولة وتبعد عن الأماكن ما يحملهم أعباء ونفقات إضافية لتسجيل أغنامهم، في حين كان متاحاً تسجيل هذه الأغنام لدى أقرب مفرزة جمركية.

واعتبر بعض المربين أن هذه الآلية وصعوبة الوصول للأماكن خلق حالة من عدم الرغبة في تسجيل قطعانهم وبالتالي تعرضهم للمخالفة والوقوع في شبهة التهريب، في وقت تعتبر الجمارك أن أتمتة البيانات والآلية الجديدة تعتمد تبسيط إجراءات للحصول على البيان الجمركي واختصارها بتوقيع واحد، وأنه تم إرسال فرق جمركية إلى بعض الدوائر الزراعية لاختصار المسافات على المربين وشرح آلية تنظيم البيانات وتقديم كل ما يلزم لتبسيط تسجيل الأغنام وعدم فرض أي رسوم أو غرامات على البيانات.

عضو مكتب تنفيذ في الاتحاد العام للفلاحين اعتبر أن الآلية الجديدة مازالت غير واضحة وهناك حالات ابتزاز للمربين من بعض المفارز الجمركية التي تتموضع على أبواب أو في محيط أسواق بيع المواشي مثل سوق نجها بريف دمشق وبعض المفارز التي تترصد حركة الأغنام على الطرقات العامة أو في النطاقات الجمركية، وغالباً ما يؤدي جهل المربين بالبيانات المطلوبة من قبل الجمارك وتنظيم قضية جمركية تسبب خسارة مالية كبيرة للمربي، موضحاً أن كثرة التضييق على المربين تدفعهم لتهريب أغنامهم وبيعها في الدول المجاورة.

وفي مثال على ذلك تم ضبط أكثر من شاحنة على الأتوسترادات تنقل الأغنام من دون أن يكون لديها هذا البيان أو الوثيقة الزراعية المطلوبة وبناء عليه تم التعامل معها على أنها مهربات ومنها شاحنة تم ضبطها منذ أيام تنقل نحو ٢٠ رأساً من الأغنام إلى محافظة طرطوس قادمة من حماة، حيث تم احتجاز الشاحنة ومصادرة الأغنام وتنظيم قضية تصل غراماتها لمئات الملايين.

رئيس لجنة مربي ومصدري الأغنام في اتحاد غرف الزراعة معتز السواح يرى أن أتمتة البيانات والآلية الجديدة لتسجيل ونقل الأغنام مريحة وتقوم على مراجعة الوحدة الإرشادية والحصول منها على وثيقة حيازة ونقل للأغنام يتم تصديقها من أقرب نقطة جمركية وأن هناك خطاً مفتوحاً مع الجمارك وحالة تنسيق بين غرف الزراعة والمديرية العامة للجمارك ووزارة الزراعة لحل أي مشكلة في هذا الخصوص.

وعن معدلات تهريب الأغنام ودور الآلية الجديدة في الحد منها اعتبر أن قرار السماح بتصدير الأغنام مؤخراً حل المسألة ولم يعد هناك حاجة للتهريب حيث سمح القرار بتصدير ١٠٠ ألف رأس من الأغنام وتم تصدير نحو ٦ آلاف رأس للأردن والكويت حتى الآن عبر الأراضي العراقية، بينما يتم العمل على التصدير نحو دول الخليج العربي وخاصة السعودية عبر الأراضي الأردنية لكن ذلك يحتاج لموافقة وزارة الزراعة الأردنية التي يتم التنسيق معها للسماح بالعبور في الأراضي الأردنية وصولاً إلى السعودية.

> السواح لـ«الوطن»: الإجراءات مريحة وخط مفتوح مع الجمارك لحل أي مشكلة

وحول تسبب هذا القرار (تصدير الأغنام) برفع الأسعار في السوق المجلية نفى السواح ذلك لأن القرار اشترط ربط تصدير الأغنام باستيراد بديل عنها بما يعادل قيمة التصدير مقدراً قيمة رأس العواس السوري بحدود ٣٠٠ دولار وهو ما يعادل قيمة رأسين من الأغنام، وبالتالي بحال الالتزام في هذه الآلية سيعمل التصدير على زيادة عدد القطيع.

وبالعودة لاتحاد العام للفلاحين الذي طالب بإعادة دراسة النطاقات الجمركية من جديد بما يسمح بحركة أكثر سهولة للأغنام وعدم تعرض المربين للمخالفات الجمركية وخاصة الطرقات العامة التي تم تصنيفها على أنها نطاقات جمركية، وبالتالي أي قطيع من الأغنام على هذه الطرقات هو (تهريب) ما لم يكن لديه وثيقة وبيان جمركي كما طالب عضو المكتب التنفيذي للفلاحين بإعادة النظر في النطاقات الجمركية في المناطق الحدودية وأنه تم رفع مذكرات في هذا الإطار للحكومة ونقاشها مع المديرية العامة للجمارك التي صرحت أنها بصدد إعادة النظر بالنطاقات الجمركية من جديد.

الزراعة تبحث مع إيفاد نتائج مشروع تطوير الثروة الحيوانية

مدير المشروع لـ«الوطن»: ٧٠٠ قرض بـ٦٨٠ مليون ليرة منحها المشروع منذ بداية العام

هناء غانم

أكد وزير الزراعة حسان قطنا أهمية التعاون القائم مع منظمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «إيفاد» من خلال مشروع تطوير الثروة الحيوانية الذي حقق نتائج جيدة عبر مكوناته، والتي وصلت إلى عدد كبير من مربي الثروة الحيوانية في سورية وقدمت لهم الدعم الفني والعيني.

ولفت قطنا خلال اجتماعه أمس مع وفد منظمة إيفاد برئاسة عبد الحميد عبدولي للنقاش حول واقع العمل والمراحل التي وصل إليها المشروع، إلى أهمية تقييم مكونات المشروع والتركيز على التدريب لقياس الأثر واستقصاء الأفكار لدى الأشخاص المتدربين، مع التأكيد على أن التدريب يجب أن يكون غير تقليدي بل تفنياً وعملياً متسلسلاً وميدانياً.

وأشار الوزير إلى استعداد الوزارة لتقديم ما يلزم لتسهيل عمل المنظمة في سورية بما يخدم استكمال خطة عمل المشروع والرؤية المستقبلية لتوسيع العمل فيه، بما يخدم هذا القطاع، ويعود بالفائدة والخدمة على مربي الثروة الحيوانية.

وتطرق الوزير إلى أهمية الاستفادة من مخبر زراعة الأنجة الذي أهلته الوزارة مؤخراً لكونه مخبراً حديثاً ومهماً، منوهاً بضرورة التعاون مع المنظمة لتدريب الكوادر البيطرية العاملة فيه، إضافة إلى تدريب الكوادر الميدانية من أطباء ومراقبين فيما يخص التلقيح الاصطناعي بالطرق والأساليب الحديثة.

بدوره رئيس وفد منظمة /إيفاد/ بيّن أن الوفد سيقوم بجولات ميدانية إلى المحافظات التي استهدفها المشروع للاطلاع على نتائج العمل وأثره في المربين المستهدفين، وتحدث عن المشكلات والصعوبات التي تعيق العمل.

كما تطرق في حديثه إلى مراحل سير العمل في المرحلة السابقة من المشروع والظروف التي مر بها منذ تأسيسه، وصولاً إلى النتائج التي حققها حتى الآن، مع التأكيد على ضرورة إجراء تقييم دوري للعمل، والتواصل المستمر مع المستفيدين وتحديد الأولويات وفق خطة وزارة الزراعة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير مشروع تطوير الثروة الحيوانية عماد اسمندر أن الهدف من زيارة وفد منظمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو تقديم الدعم الفني ومتابعة تنفيذ أنشطة المشروع في القرى المستهدفة في المحافظات الممولة من الصندوق، إضافة إلى الاطلاع على عمل صناديق التمويل وصناديق البذار الدوارة ونتائج الحملة التي قام بها المشروع للكشف المبكر عن التهاب الضرع، إضافة إلى الاطلاع على آلية توزيع المستلزمات التي قام المشروع بالتعاقد على توريدها(اليوهاص، الفرامات) وكيفية استثمارها وتشغيلها من مجالس المجتمع المحلي والمربين المستفيدين وتأثير هذه التدخلات في تنمية المجتمع في القرى المستهدفة، ما يؤدي إلى زيادة دخل السكان الريفيين الفقراء الذين تعتمد معيشتهم على الثروة الحيوانية في المناطق ذات الإمكانات المنخفضة وذلك بطريقة مستدامة.

وأشار اسمندر إلى أنه تم تمديد المشروع للشهر الخامس لعام ٢٠٢٥ من الصندوق بسب نجاحه وتحقيق أهدافه في القرى المستهدفة، موضحاً أنه لدى المشروع حالياً خطة عمل يتم إنجازها بالتعاون مع المديريات التابعة لوزارة الزراعة من إنتاج حيواني، صحة حيوانية، بحوث زراعية، تنمية ريفية، خدمات مشتركة وغيرها، إضافة إلى مديريات الزراعة في المحافظات.

وفي مجال التمويل أوضح مدير المشروع أنه تم منح ٧٠٠ قرض تقريباً بقيمة ٦٨٠ مليون ليرة سورية من بداية عام ٢٠٢٤ وهي قروض /دجاج، نحل، أعلاف، بذار، سماد/ وغيرها، وأضاف: إن عدد القروض الممنوحة من بداية المشروع حتى تاريخه ١٠٥٠٠ قرض تقريباً بقيمة تصل إلى نحو /٤/ مليارات ليرة سورية، وتستهدف عملية الإقراض صغار المربين دائماً لمد يد العون لهم للاستمرار بالعملية الإنتاجية، وبالتالي تأمين مصادر دخل.

وبيّن أنه في العام الحالي تم توزيع ٤٢ فرامة، وهي آلات لجرش بقايا المحاصيل لما لها من دور إيجابي بتقديم أعلاف سهلة الهضم ومن دون تكلفة، حيث يتحمل المربون فقط ثمن الوقود ويتم إدارتها وتشغيلها من المجتمع المحلي المتعاون مع المشروع، الذي هو شريك المشروع في تحقيق أهدافه، كما تم توزيع هواضم حيوية وذلك ضمن سياسة الاستفادة من روث الحيوانات لتوليد غاز للطهي للمستفيدين والحصول على سماد سائل يستخدم لتسميد أراضي المستفيدين ولنشر هذه الثقافة ليتم اعتمادها من باقي المربين.